

علم أصول الفقه

مباحث الفاظ ٢٤-٦-٩٤ ٦

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

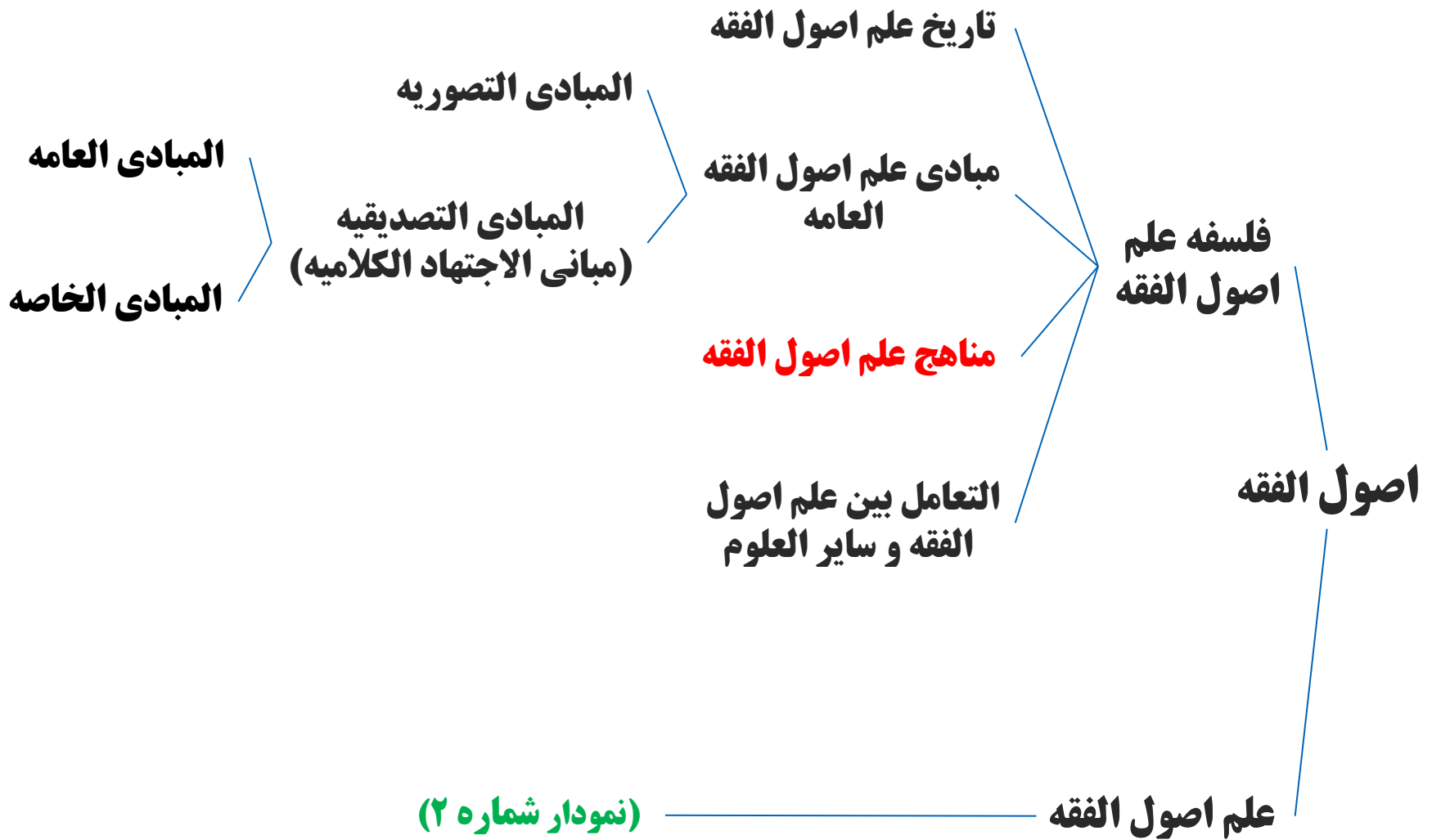
سورة طه

- بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
- طه (١)
- مَا اَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لِتَشْقٰی (٢)
- اِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَنْ يَخْشٰی (٣)
- تَنْزِیْلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْاَرْضَ وَالسَّمٰوٰتِ الْعُلٰی (٤)
- الرَّحْمٰنُ عَلٰی الْعَرْشِ اسْتَوٰی (٥)
- لَهُ مَا فِی السَّمٰوٰتِ وَمَا فِی الْاَرْضِ وَمَا بَیْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرٰی (٦)

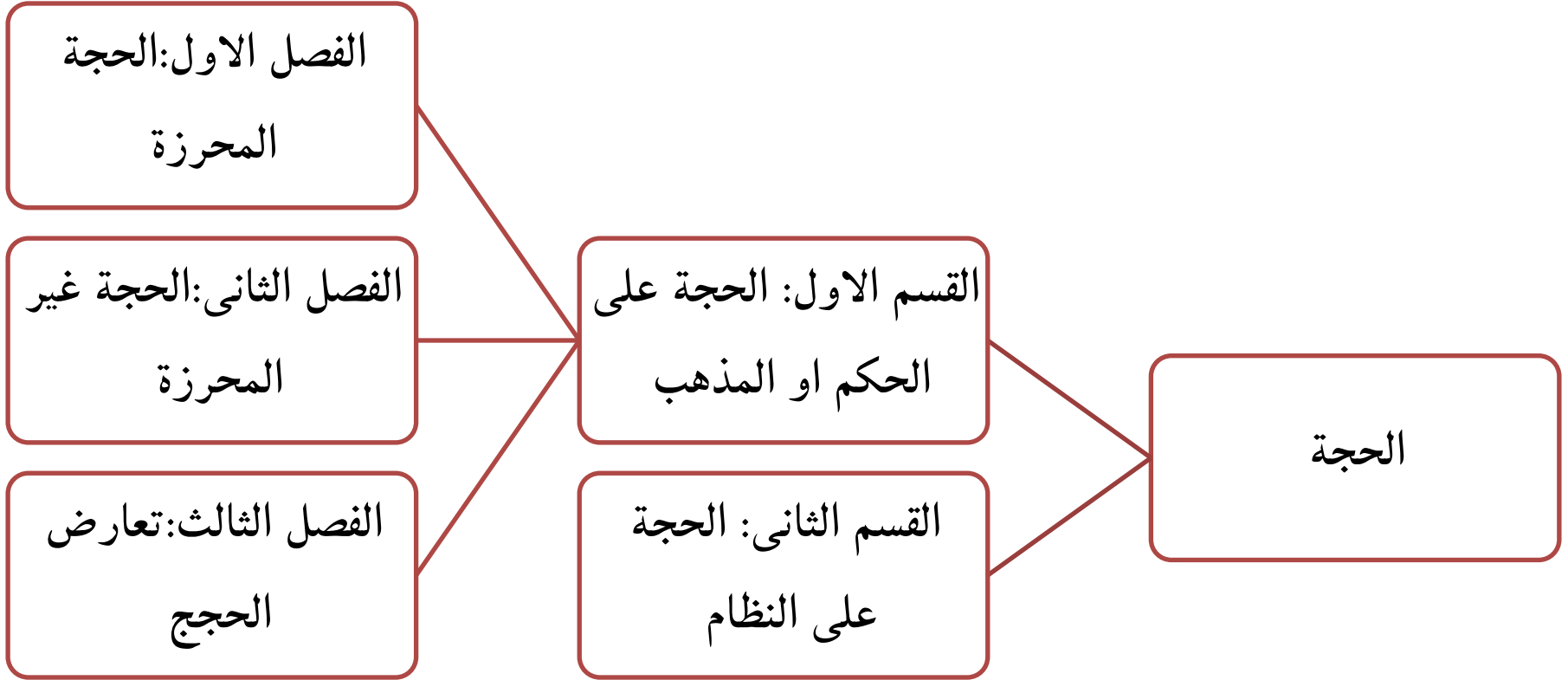
سورة طه

- وَ إِن تَجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى (٧)
- اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (٨)

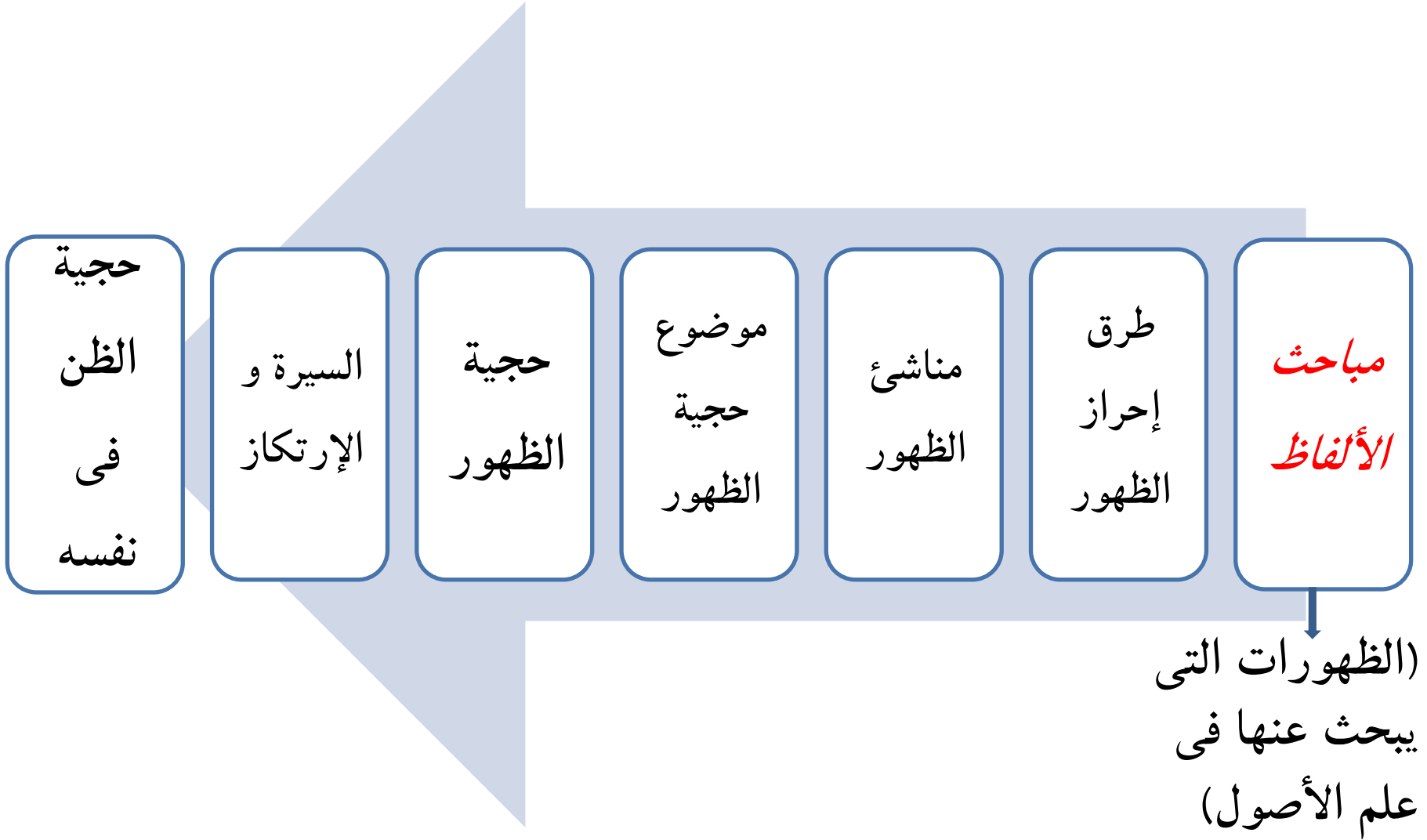
(نمودار شماره ۱)

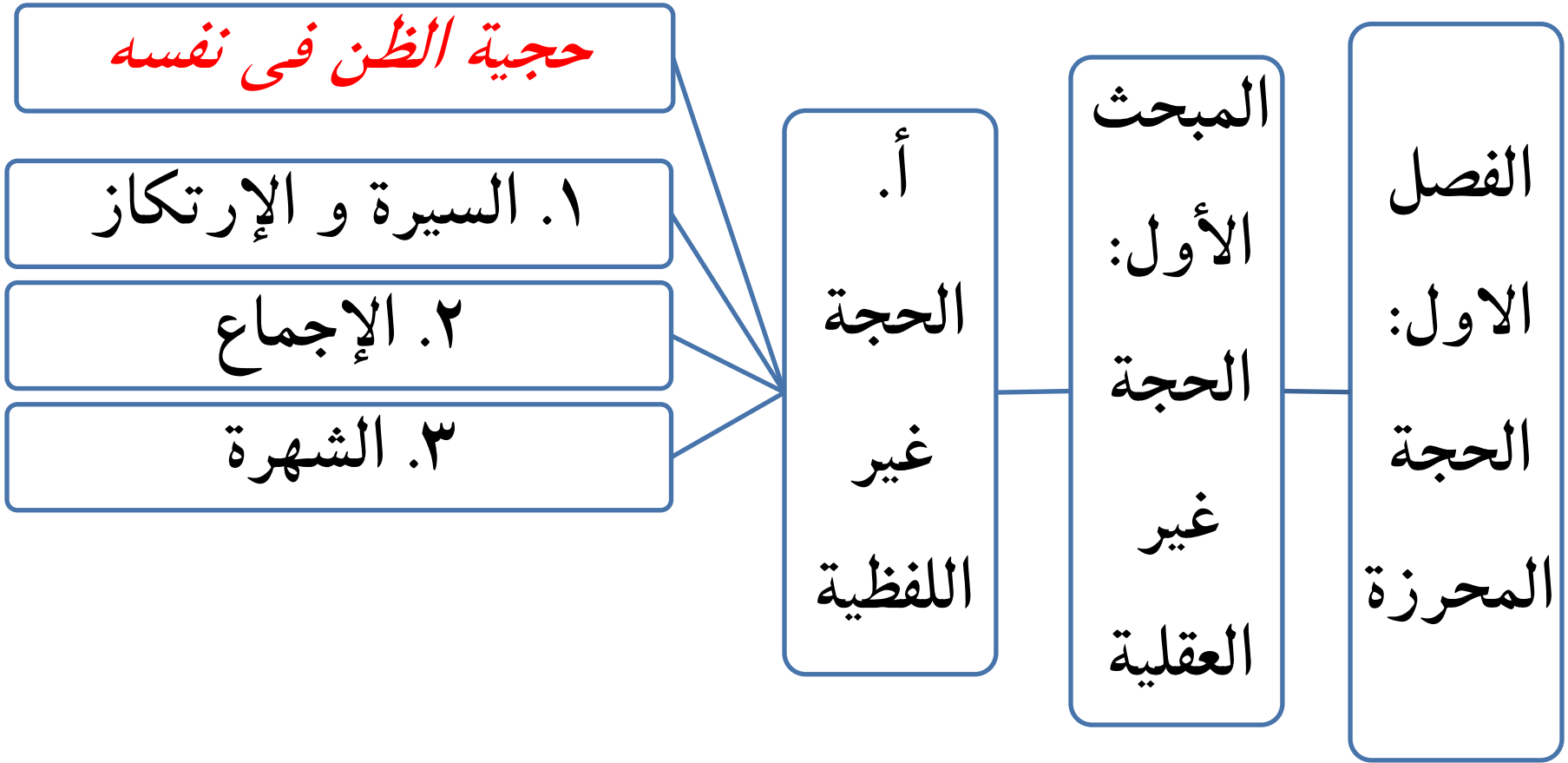


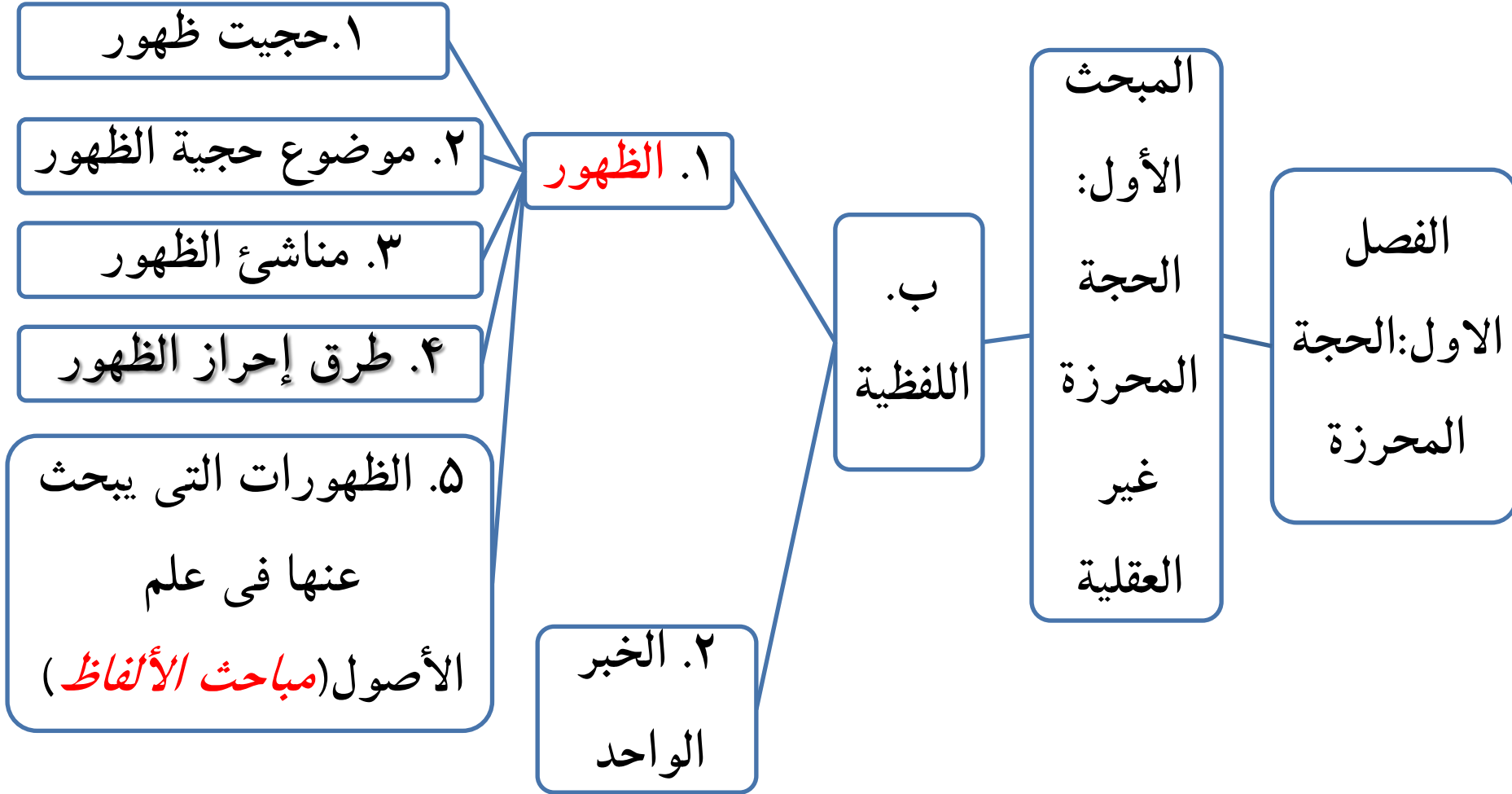
علم أصول الفقه



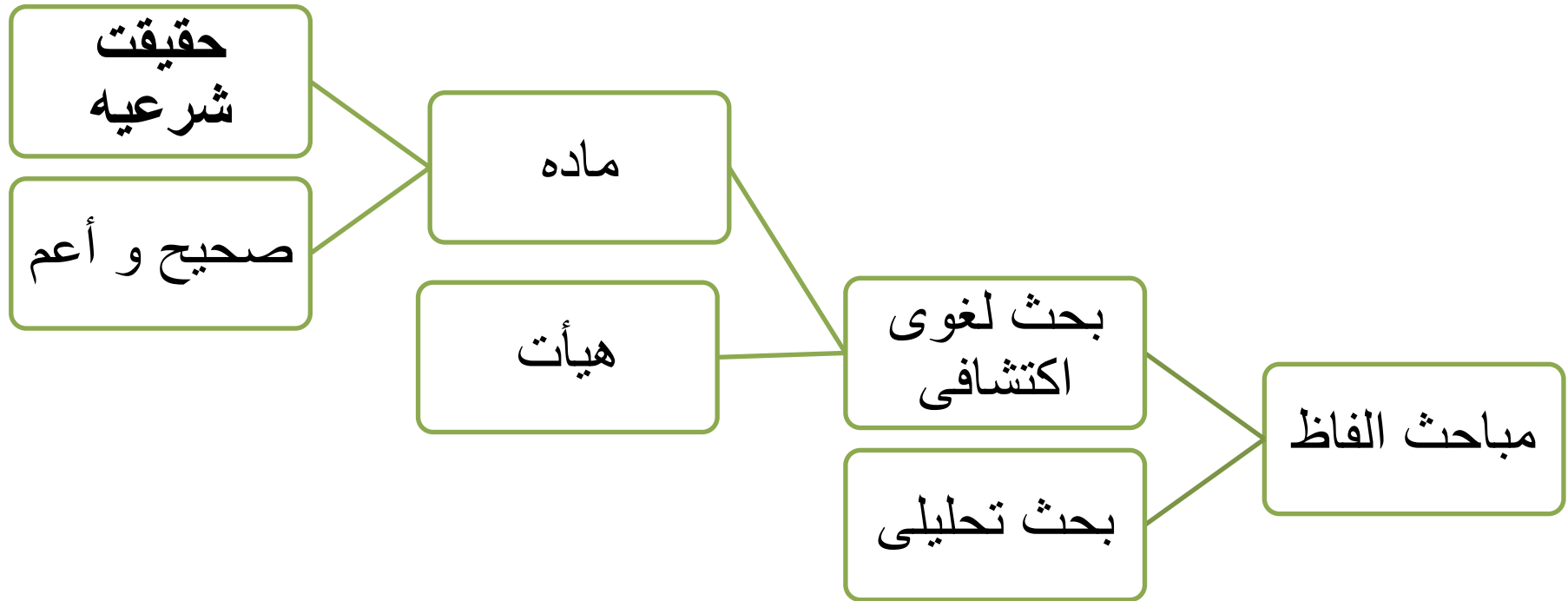
ترتيب اصول متعارف



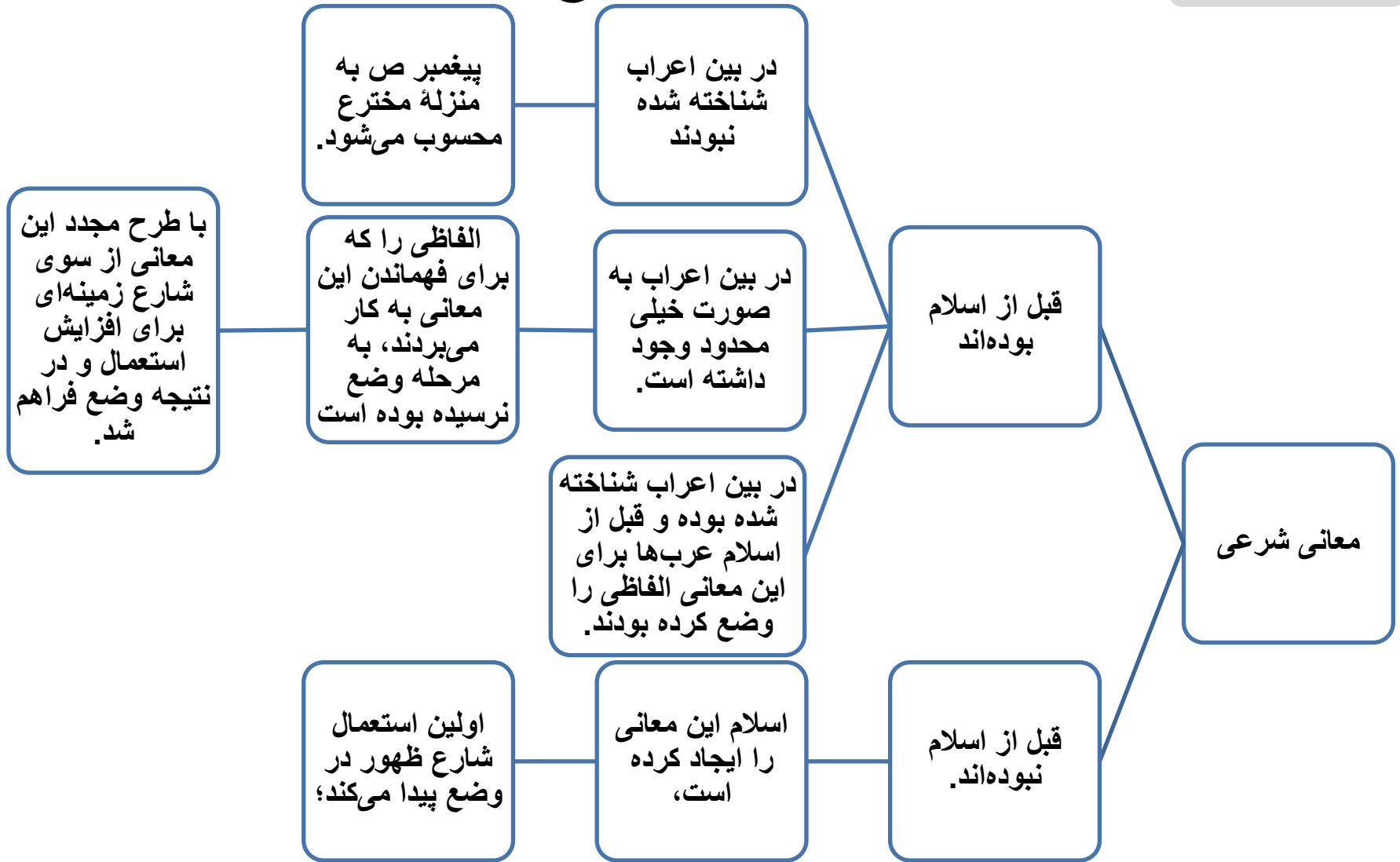




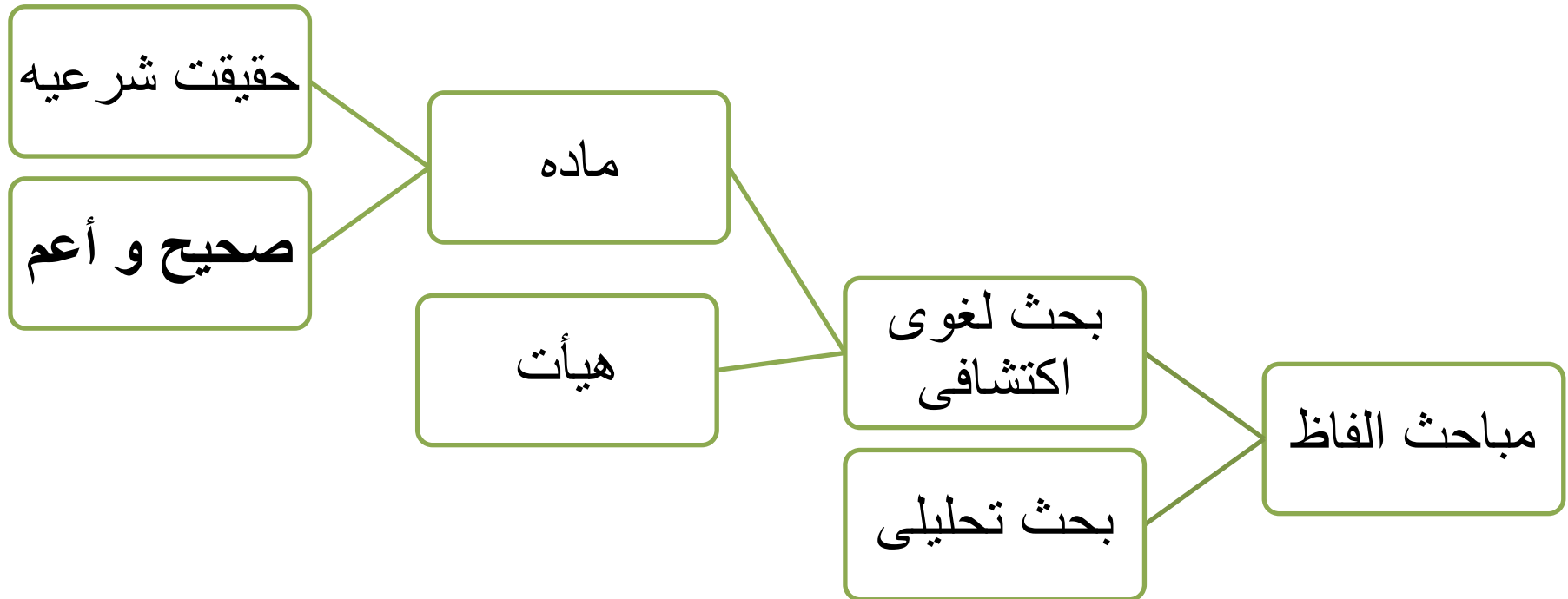
۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



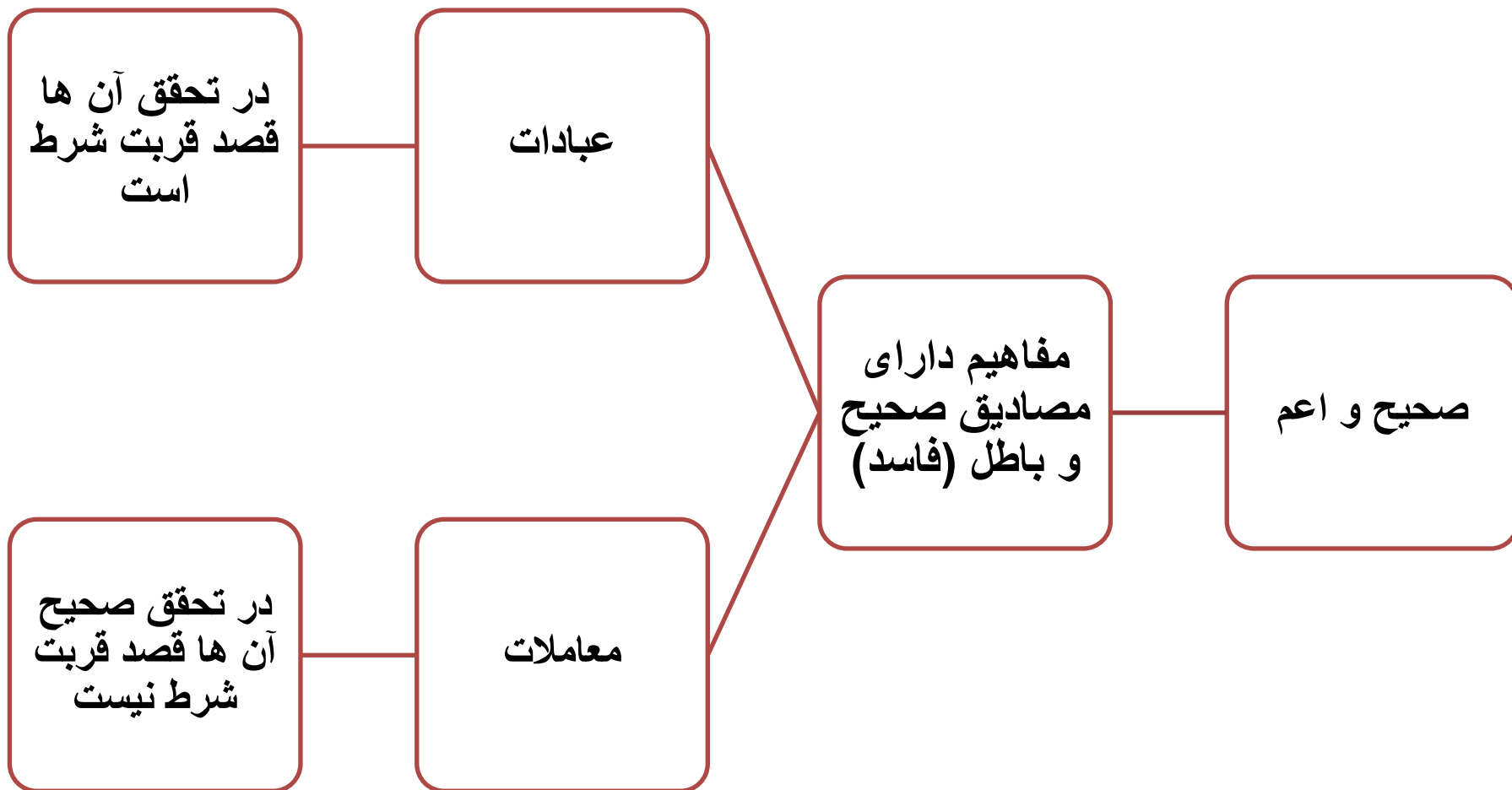
فروض متصور در وضع حقایق شرعیه



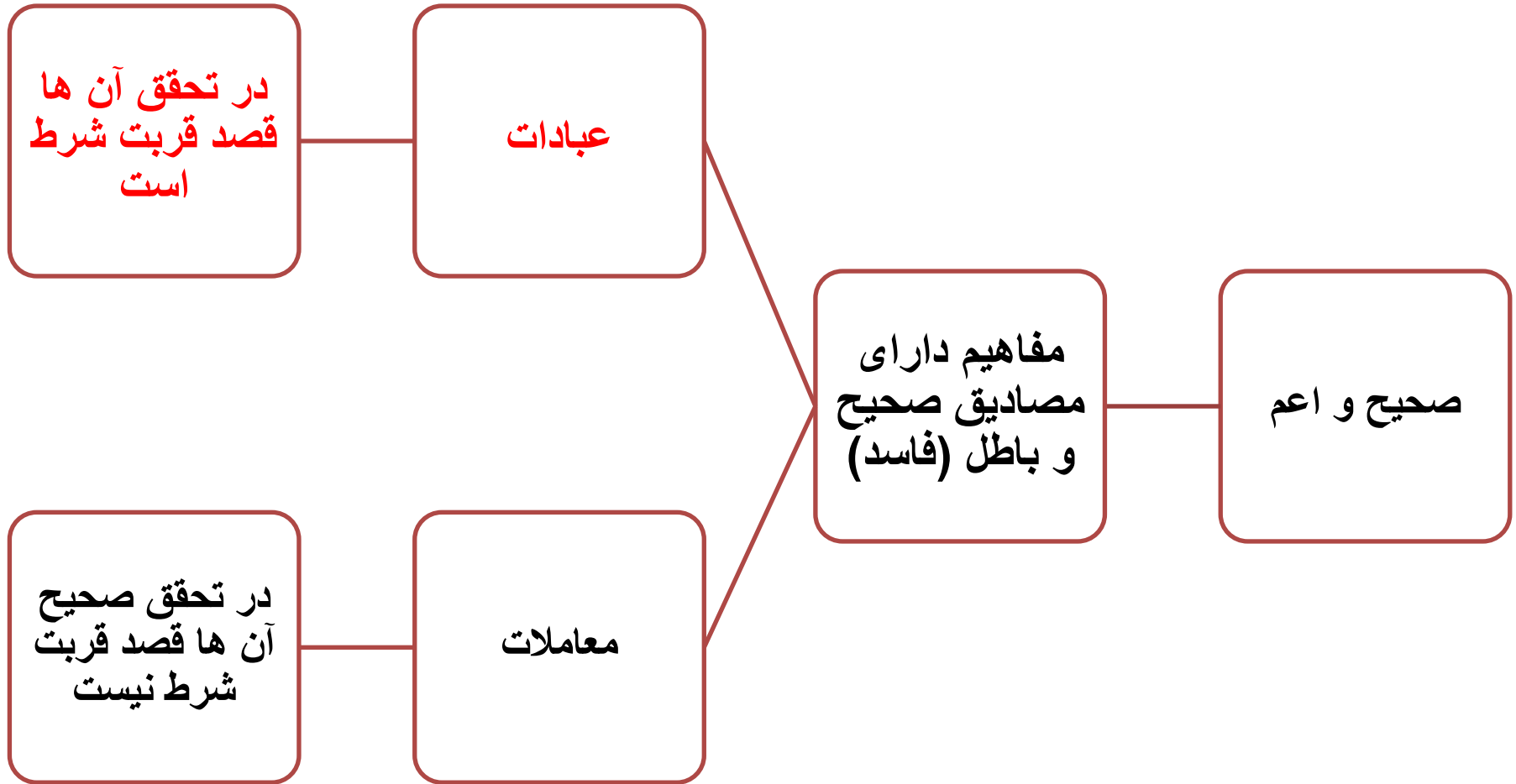
۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

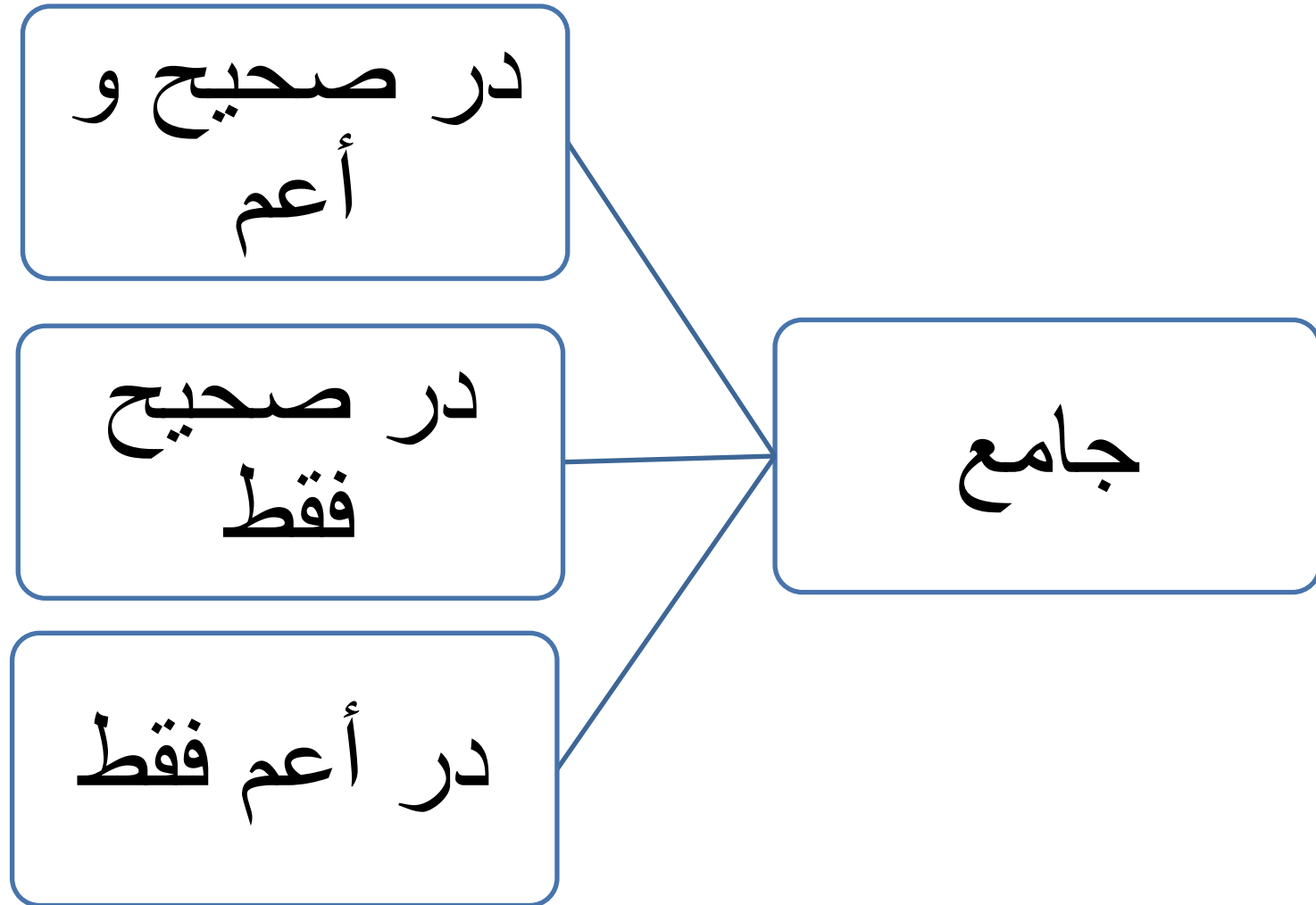


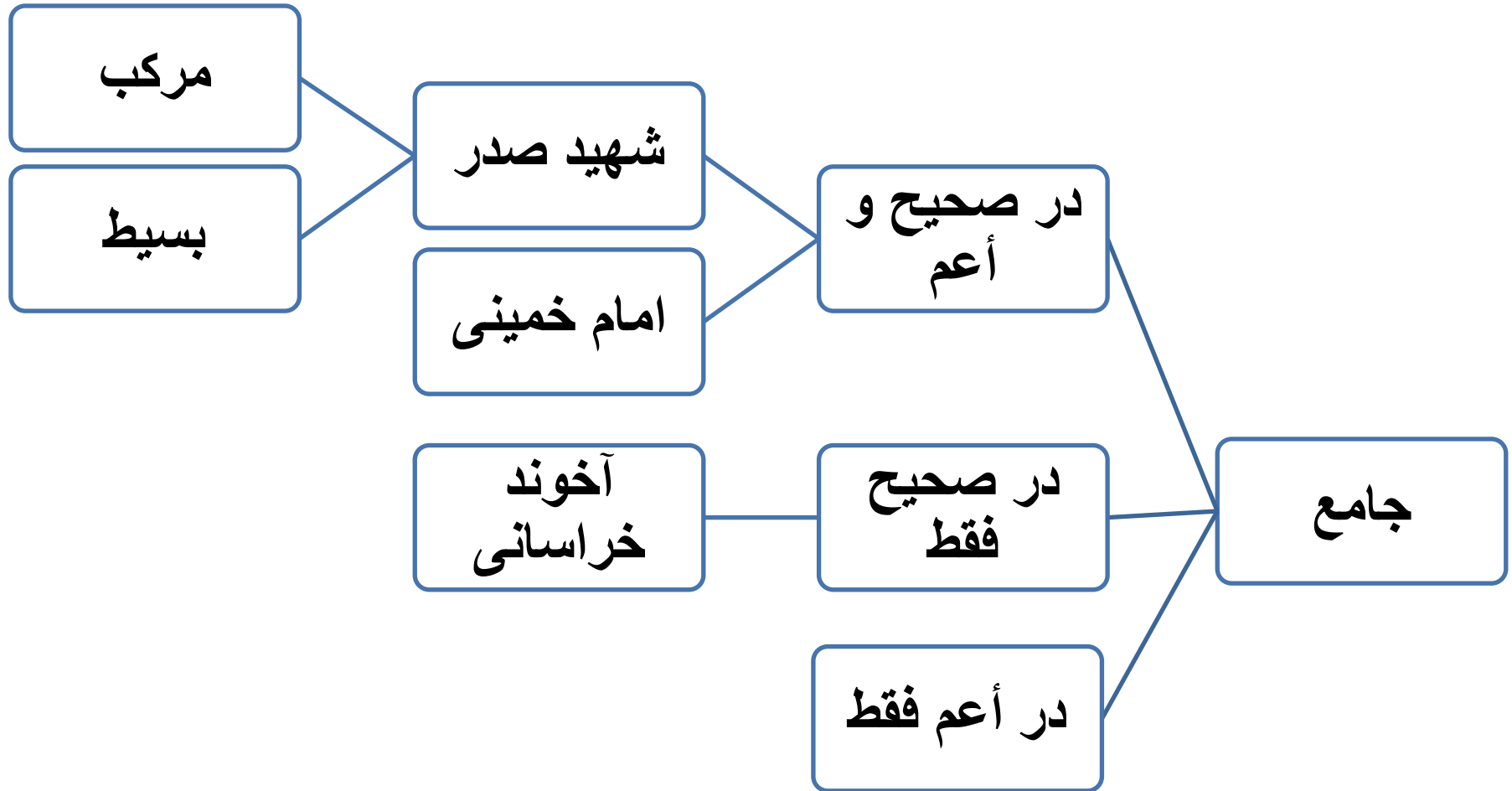
صحيح و أعم



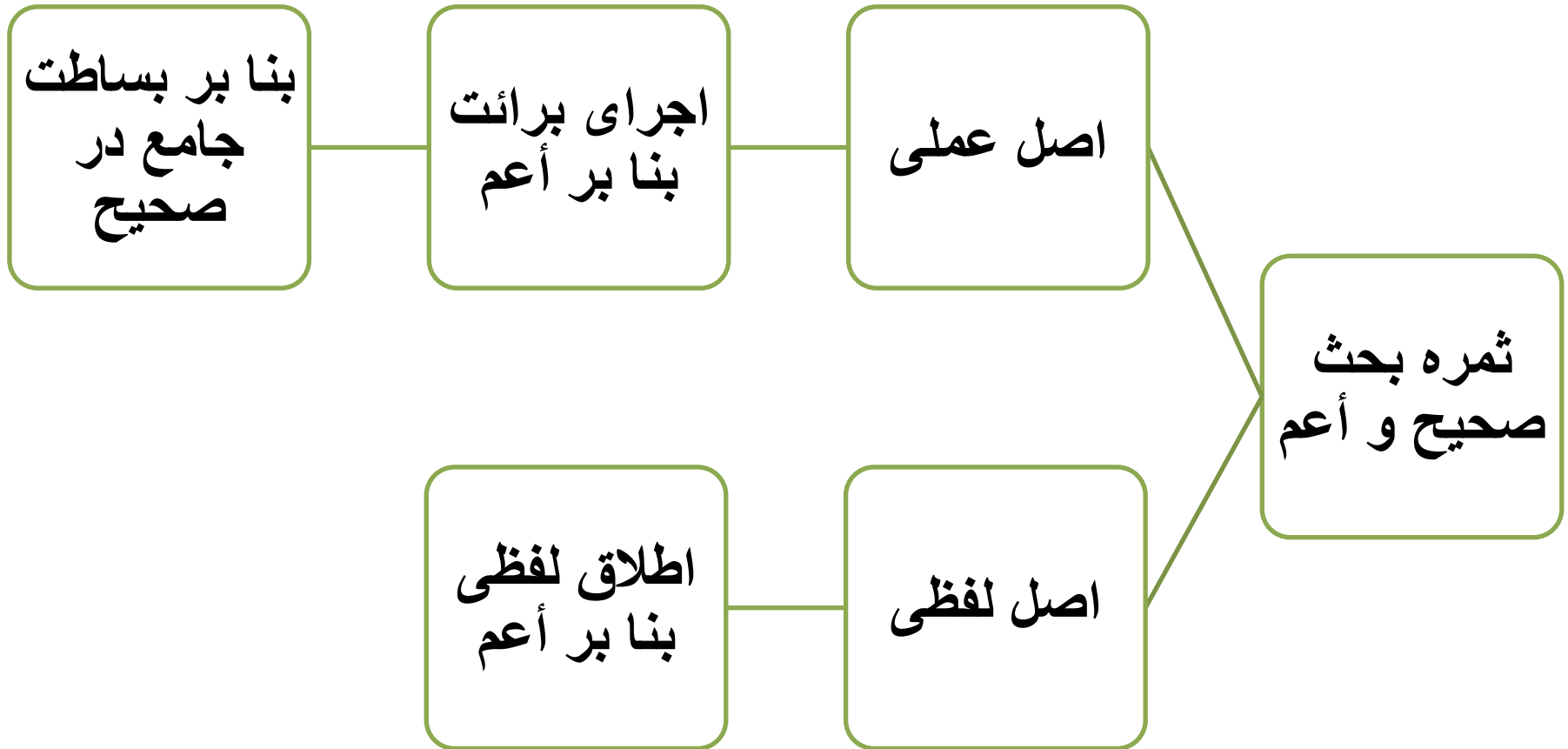
صحيح و اعم



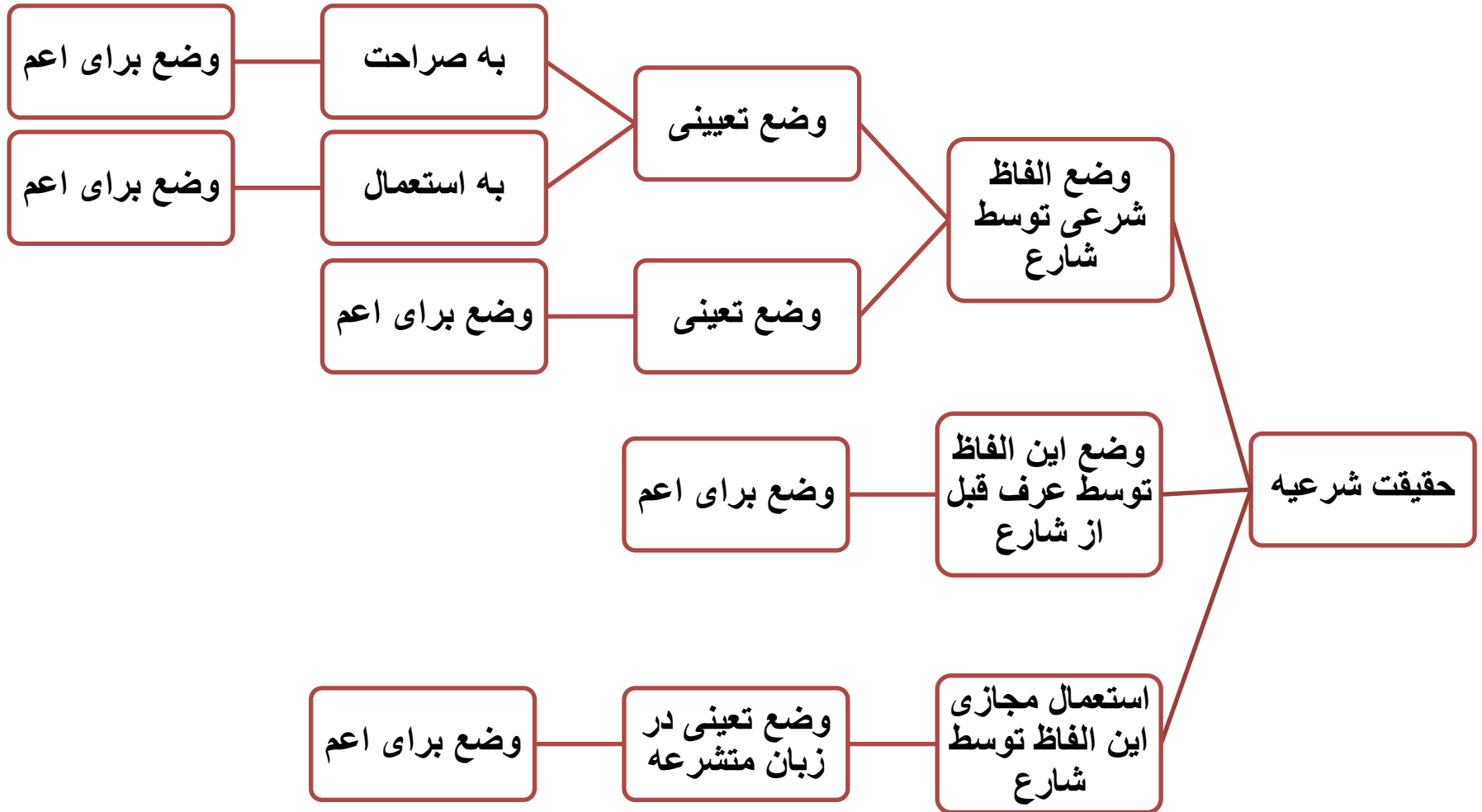




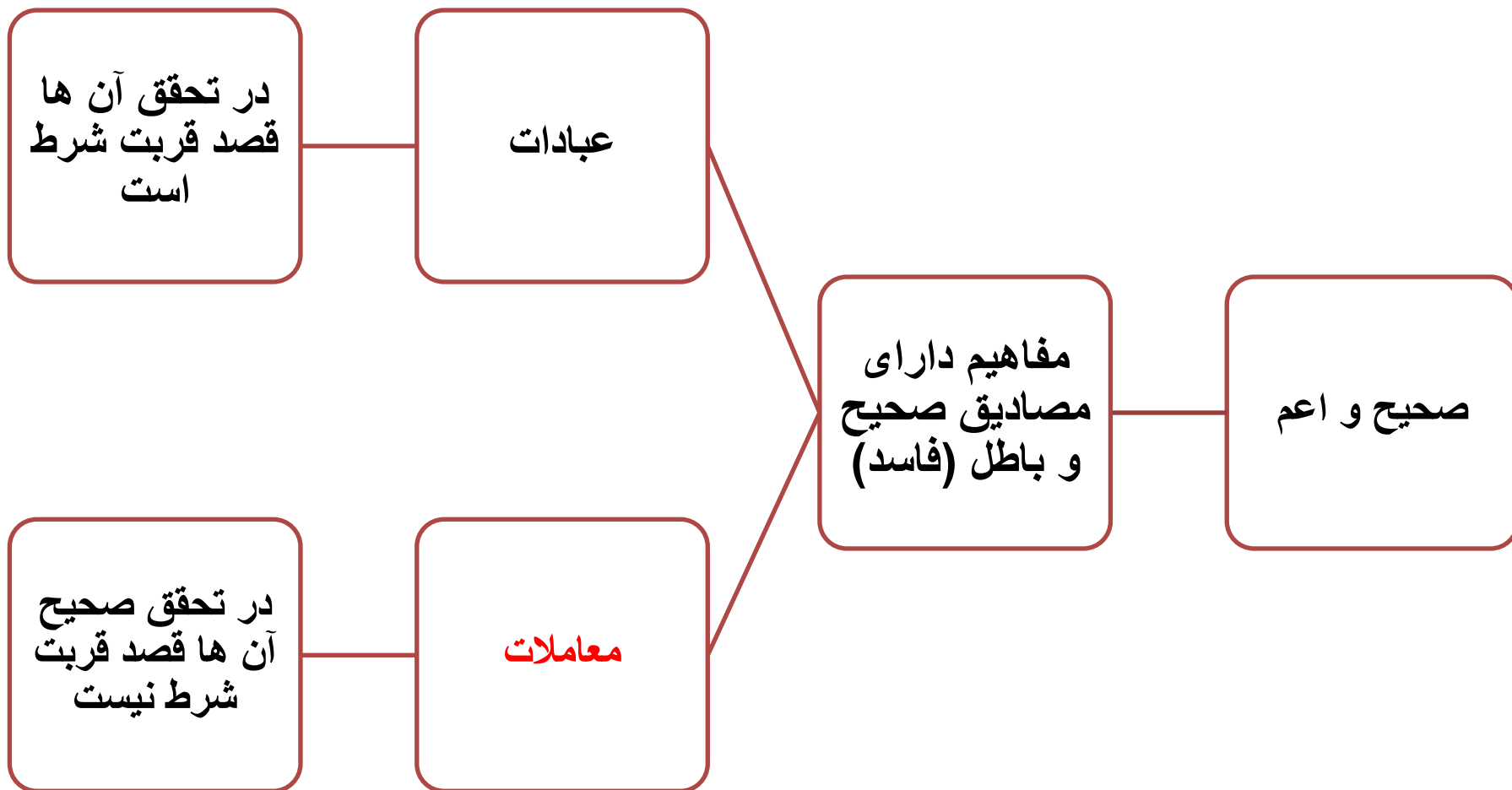
ثمره بحث صحيح و أعم



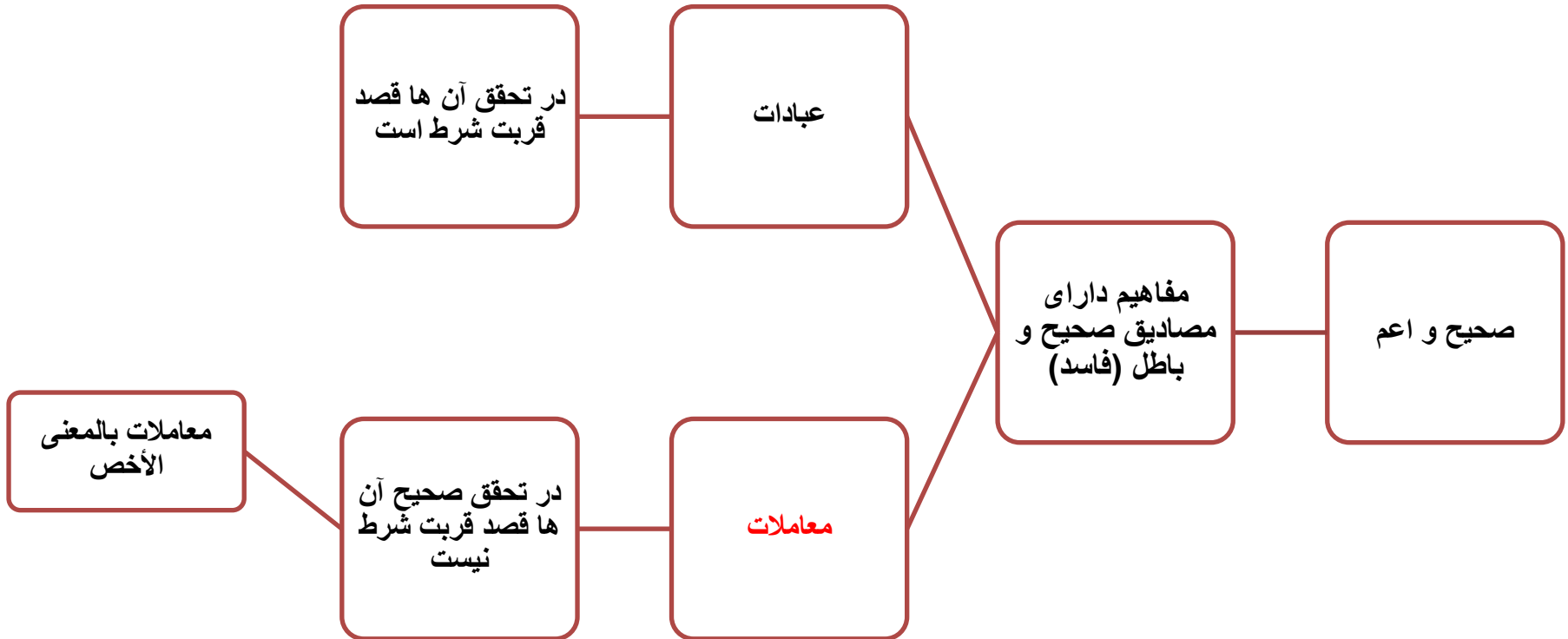
المختار في الصحيح و الأعم



صحيح و أعم



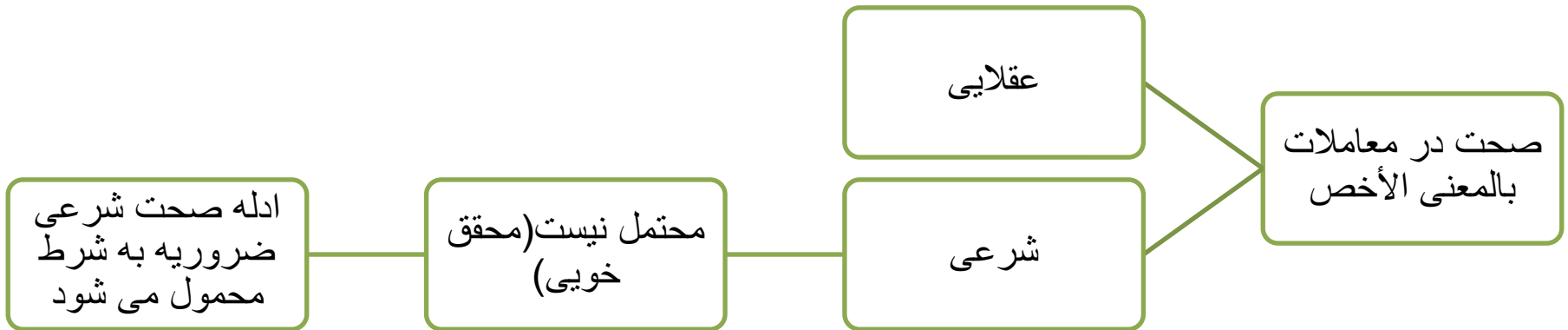
صحيح و اعم



عقلايى

شرعى

صحت در معاملات
بالمعنى الأخص



صحيح و اعم در معاملات

- و قد اختار السيد الأستاذ - دام ظلّه - أن المبحوث عنه هو الوضع للأعم أو الصحيح بنظر العقلاء فقط، إذ دعوى الوضع بإزاء الصحيح الشرعي يستوجب أن تكون أدلة الإمضاء من مثل (أحلّ الله البيع) لغواً حيث يرجع بحسب المفاد إلى قولنا البيع الصحيح صحيح، و هي قضية بشرط المحمول.

- (١) - محاضرات في أصول الفقه ج ١ ص ٣٠٤ (مطبعة الآداب في النجف الأشرف)

صحيح و اعم در معاملات

انّما يتّجه فيما إذا أريد بالوضع للصحيح **عنوان**
الصحيح و إنّما مدّعى الصحيح هو الوضع
 بإزاء واقع الصحيح

البيع في شخص هذا الاستعمال أريد به الأعم و لو
 مجازاً

يأتي مثله في أسماء العبادات

فيه

صحيح و اعم در معاملات

- و فيه: مضافاً إلى أن غاية ما يلزم أن يكون البيع في شخص هذا الاستعمال أريد به الأعم و لو مجازاً بقريئة ورودها في مقام الإمضاء أن ما ذكر من المحذور إنما يتجه فيما إذا أريد بالوضع للصحيح عنوان الصحيح، و هو لم يكن محتملاً في أسماء العبادات فضلاً عن أسماء المعاملات، و إنما مدعى الصحيح هو الوضع بإزاء واقع الصحيح و هو المركب المشتمل على قيود تستوجب ترتب الأثر المطلوب، فيكون قوله تعالى (أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) بمثابة ان يقول «أحلَّ الله التملك بعوض المقرون بالرضا و الإنشاء بفعل الماضي و البلوغ مثلاً» و لا لغوية في ذلك كما هو واضح.

صحيح و اعم در معاملات

- و إن شئت قلت كما أن الصحة في المعاملة متقومة بالإمضاء كذلك الصحة في العبادة متقومة بالأمر فيكون أخذها في المسمّى مستلزماً لتعلق الأمر بالمأمور به و هو من القضية بشرط المحمول أيضاً، فالتفرقة بين المقامين في الإشكال المذكور لا نفهم له وجهاً. و الجواب ما عرفت.